

Distr.: General
19 August 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 18 آب/أغسطس 2022 موجهة إلى كل من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

متابعةً لرسالتي ليوم أمس، يؤسفني أن أبلغكم بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ما زالت تمضي في البطش بالمجتمع المدني الفلسطيني، ومنه بالأخص المراقبون لحقوق الإنسان والمدافعون عنها، وهي قد عمدت اليوم إلى مهاجمتهم من جديد، حيث داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مباني سبع مؤسسات، وصادرت مواد، ودمرت ممتلكات، وأغلقت مكاتب بالقوة. وبما أن المساءلة تظل غائبة، فليس هناك ما يردع المسؤولين الإسرائيليين الذين يتصرفون كما لو أنه لن تكون هناك عواقب لمثل هذا العدوان السافر على المجتمع المدني الفلسطيني.

والجدير بالذكر أن الوزير الإسرائيلي، بيني غانتس، قد أعلن في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021 عن أن سبًا من المنظمات الفلسطينية الرائدة في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني هي منظمات "إرهابية". وكان من بين المنظمات المستهدفة مؤسسة الحق البارزة في مجال حقوق الإنسان؛ ومؤسسة الضمير، التي تدعم المعتقلين السياسيين والأسرى الفلسطينيين؛ واتحاد لجان العمل الزراعي؛ ومركز بيسان للبحوث والإنماء؛ واتحاد لجان المرأة الفلسطينية؛ والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين.

لقد تم الاعتراف لكل هذه المنظمات بما تقوم به من أعمال في مجال حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، وهي تحظى، باعتبارها جزءا من الجهود الرامية إلى تعزيز المجتمع المدني الفلسطيني وعنصرا أساسيا لأي دولة ديمقراطية، بدعم الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية داخل المجتمع الدولي بكل أطيافه. بيد أن هذه الجهود تتعرض لتقويض متعمد وممنهج من قبل إسرائيل التي لا ترى مصلحة في وجود مجتمع مدني فعال في فلسطين، والتي تسعى إلى الحيلولة دون فضح انتهاكاتها الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان وتعرية جرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني، بما فيه النساء والأطفال.



واليوم، وفي أعقاب تصنيفات التشهير الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 والأوامر التنفيذية التي صادق عليها الوزير غانتس في 17 آب/أغسطس 2022 والتي تكّرس تصنيف اتحاد لجان المرأة الفلسطينية ومركز بيسان ومؤسسة الضمير كمنظمات إرهابية، عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى شنّ هجمات ضدّ منظمات المجتمع المدني هذه. وأعلنت السلطة القائمة بالاحتلال أيضاً عن أنها قد رفضت الطعون التي قدمتها مؤسسة الحق والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين ضدّ تصنيفيهما كمنظمتين إرهابيتين، لتواصل بذلك سلطة الاحتلال حملة الضغط والترهيب ضدّهما وضدّ كل من يدعمهما.

وبالإضافة إلى الهجمات على مباني المنظمات المذكورة أعلاه وإغلاقها، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مباني كنيسة القديس أندرو الأنغليكانية/الكنيسة الأسقفية في رام الله. وبدأ الهجوم في الساعة 3 صباحاً ليستمر ساعتين كان الجنود الإسرائيليون أثناءهما يحتلون المجمع، بما في ذلك حرم الكنيسة وقاعة الأبرشية ومكاتب الكنيسة وبيت القساوسة والمركز الطبي الأسقفي العربي، ويُرَوِّعون السكان بنيران أسلحتهم وبالقنابل الصاعقة مع تحطيم الزجاج وإلحاق الأضرار بمدخل الكنيسة. وتحاول قوات الاحتلال الإسرائيلية تبرير هذا الهجوم المروع على مباني الكنيسة بأنه غارة على مؤسسة الحق، التي تستأجر من كنيسة القديس أندرو مكتباً ذا مدخل منفصل تماماً عن الكنيسة.

وأصدرت مطرانية القدس الأسقفية بياناً ذكرت فيه أنها "تدين بشكل قاطع هذا الهجوم على أحد أماكن العبادة المقدسة، وكذا تدمير ممتلكات الكنيسة، وتعتبر الأمر انتهاكاً للقانون الدولي وعملاً إرهابياً ضدّ المجتمع المحلي بأسره... وترى المطرانية الهجوم على مجمع القديس أندرو في رام الله بمثابة اعتداء على حقها في الممارسة الدينية الحرة ككنيسة مسيحية قائمة ومعترف بها رسمياً".

ونحن نكرر نداءاتنا إلى مجلس الأمن والجمعية العامة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بأن تدين وترفض بشدة هذه الأعمال التي اقترفتها السلطة القائمة بالاحتلال في حقّ الكنيسة والمجتمع المدني الفلسطيني. وندعو إلى مواصلة بذل الجهود من أجل الدفاع عن المجتمع المدني الفلسطيني وعن قدرته على الاضطلاع بعمله دون اضطهاد من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، وفي الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في المطالبة بحريته وبحقوق الإنسان المستوجبة له، وفي التصدي لهذا المدّ المتواصل من التشهير والتجريد من الإنسانية والعدوان.

ومرة أخرى، نؤكد أنّ الافتراءات الكاذبة وهذه الهجمات التي تشنها إسرائيل تندرج ضمن حملتها الطويلة الأمد ضدّ المجتمع المدني الفلسطيني لإقدامه على فضح جرائم الاحتلال، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والأطفال. وهي أيضاً عدوان آخر على حق الشعب الفلسطيني الأساسي في معارضة هذا الاحتلال غير القانوني وفضح جرائمه ومقاومتها. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لمثل هذه العدوان السافر بأن يمرّ دون عواقب.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه قد ورد في بيان مشترك صادر في 12 تموز/يوليه 2022 عن وزارات خارجية كل من إسبانيا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وهولندا، على إثر التحقيقات ذات الصلة في ادعاءات إسرائيل لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2021 وإلحاقها صفة الإرهاب بمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية الست المذكورة أعلاه، التشديد على أنه: "لم ترد أي معلومات جوهرية من إسرائيل تبرر مراجعة سياستنا تجاه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الست على أساس القرار الإسرائيلي بتصنيف هذه المنظمات غير الحكومية على أنها 'منظمات إرهابية'... وفي غياب مثل هذه

الأدلة، سنواصل تعاوننا ودعمنا القوي للمجتمع المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن وجود مجتمع مدني حر وقوي أمر لا غنى عنه لتعزيز القيم الديمقراطية ولحل الدولتين“.

واستخفاف إسرائيل المطلق بالقانون الدولي وبالمجتمع الدولي برمته يجب ألا يمر دون رد. فلا سبيل إلى أن يُسمح لها بأن ترتكب جرائمها ضد الشعب الفلسطيني من عواقب، وأن تُسوق في ذلك الذريعة تلو الذريعة من الزيف غير المشروع. إذ من الواضح أن هذه الأعمال غير القانونية والعنيفة ضد المجتمع المدني الفلسطيني تُشكّل جزءاً لا يتجزأ من النمط الأوسع نطاقاً للاعتداءات وانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب الهادفة إلى ترويع السكان المدنيين الفلسطينيين وإلحاق الصدمات النفسية بهم. ولا يمكن فصل هذه الأعمال عن التدابير غير القانونية المتمثلة في الاستعمار والعقاب الجماعي والاحتجاز والسجن والقمع المتواصل للفلسطينيين، وكلها سمات مميزة لسنوات النكبة الـ 75 الماضية ولـ 55 عاماً من الاحتلال الأجنبي الذي فرضته إسرائيل بمنطق العنف على الشعب الفلسطيني.

لقد آن منذ زمن بعيد الأوان لوضع حدٍ لهذه المظلمة الجسيمة ضد شعبنا، ولمساعدته على إنهاء هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني ووضع حد لنظام الفصل العنصري، والتوصل أخيراً إلى بسط سلطان العدل ورؤيته حراً مستقلاً ينعم بحياة كريمة داخل وطنه. وإلى أن يتحقق ذلك اليوم، نُكرّر ندائنا المستمر من أجل توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وفقاً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فهذا أمر في غاية الأهمية لأجل إنقاذ أرواح المدنيين، وحماية مستقبلهم، والحفاظ على احتمالات تحقيق الحل العادل للقضية الفلسطينية، ولأجل إحلال السلام والأمن بين فلسطين وإسرائيل وفق ما دعا إليه دائماً المجتمع الدولي وفشل، مع ذلك، فشلاً ذريعاً في بلوغه بسبب غياب المساءلة والإرادة السياسية.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 763 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 17 آب/أغسطس 2022 (A/ES-10/910-S/2022/628)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم